

قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية
رقم (١٣٦) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ١٣/٨/٢٠١٨
بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤
بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية؛
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ والقرارات الصادرة تنفيذا له؛
وعلى قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية؛
وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩١) لسنة ٢٠٠٩ بالأحكام المنظمة لإدارة البورصة المصرية وشئونها المالية؛
وعلى النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩؛
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وتعديلاته؛
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ / ٨ / ٢٠١٨.

قرر

(المادة الأولى)

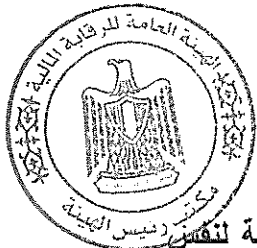
يُستبدل بعنوان ونص المادة (٤٤ مكرر) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بقرار

مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته المشار إليه، العنوان والنص الآتي:

مادة (٤٤) مكرراً:

ضوابط تملك الأسهم وشهادات الإيداع في الشركات ذات الملكية المتبادلة والخاضعة للسيطرة الفعلية لنفس الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية:

«مع عدم الإخلال بأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، لا يجوز لشركتين



٤٦٠٧٦

-خاضعتين للسيطرة الفعلية لنفس الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية -من بينهما شركة مقيد لها أسهم بجدول
البورصة تملك أسهم أو شهادات إيداع دولية (GDR) بصورة متبادلة بين الشركتين بما يجاوز ١٠% من أسهم
كل منهما.

ويقصد بالسيطرة الفعلية في تطبيق أحكام هذه المادة تملك ٥٠% أو أكثر من أسهم وشهادات الإيداع الدولية
(GDR) للشركات الخاضعة للسيطرة أو حقوق التصويت بها».

(المادة الثانية)

لا يسري هذا القرار على المساهمات القائمة وقت العمل به شريطة ألا يتم زيادة نسبة الملكية عما
هو قائم.

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة والبورصة المصرية، ويعمل به اعتباراً من
اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية.

رئيس مجلس إدارة الهيئة
محمد عمران

٤٦٠٧٦